

**محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الثلاثاء الموافق ١٨ أبريل ٢٠٢٣**

بالإشارة الى البيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وإعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذى يحق لهم المشاركة والتصويت فى الجمعية العامة والى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتماد بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعلياً وتسري عليه أحكامه وفي اطار هذه الظروف الاستثنائية وحرصاً من مجلس إدارة الشركة على صحة وسلامة المساهمين وليمكنهم فى ذات الوقت من التصويت على جدول أعمال الجمعية العامة العادية قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصاً لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة.
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة.
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة الثالثة مساء يوم انعقاد الجمعية فى ٣٠ مارس ٢٠٢٣.

وقد تم اخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر فى جريدتى (العالم اليوم و البورصة) على النحو التالى:

١- إخطار أول بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢

٢- إخطار ثان يوم ٢٠٢٣/٣/١٦

وقد قام رئيس الاجتماع بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة و السادة/ مراقبا الحسابات والهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة و الهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذا لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة فى تمام الساعة ٠٢:٠٠ الثانية من مساء يوم الخميس الموافق ٣٠ مارس ٢٠٢٣ بوسائل الاتصال الالكترونية الحديثة سالفه الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتى:

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٢. المصادقة على تقرير مراقبى الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٣. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة فى قائمة المركز المالى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير فى حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٤. اعتماد استبعاد الديون التى سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين و غلق حساب تلك الديون فى حساب المخصصات التى تم تكوينها.
٥. اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

عيسى لبيب

٦. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٣١.
٧. إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٣ سنوات وفقاً للنظام الأساسي للشركة.
٨. اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١.
٩. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٣.
١٠. تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
١١. اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى ٢٠٢٣ فيما يزيد عن ألف جنيه.

- وقد حضر الاجتماع عن طريق وسائل الاتصال التى وضعتها الشركة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وهم:

- | | |
|-------------------------------------|--|
| ١. المهندس / عبير وائل صديق لهيطة | العضو المنتدب - حضور بالأصالة. |
| ٢. الدكتورة / هبة وائل صديق لهيطة | عضو مجلس الإدارة - حضور الكترونياً بالأصالة. |
| ٣. الأستاذ/ سامر عبد الفتاح الوزيري | عضو مجلس الإدارة - حضور الكترونياً بالأصالة. |
| ٤. الدكتور / محمد حسن يوسف | عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور بالأصالة. |
| ٥. الأستاذة/ علا عبد الوهاب | عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور الكترونياً بالأصالة. |
| ٦. القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان | عضو مجلس الإدارة - حضور بالأصالة. |
| ٧. الاستاذ/ محمد سعيد محمد سلطان | عضو مجلس الإدارة - حضور الكترونياً بالأصالة. |
| ٨. الأستاذ/ سيد زكريا البهي السيد | عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور بالأصالة. |

- كما حضر أيضاً الإجتماع بالأصالة من السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات:
١) الاستاذ المحاسب /جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة)
٢) الأستاذ المحاسب/ أحمد فاروق بدوي (مدير عام - نائب مدير الإدارة).

- كما حضر الاجتماع الكترونياً من السادة مكتب KPMG حازم حسن مراقب الحسابات:
١) الأستاذ المحاسب/ حازم محمد الرجال - شريك بمؤسسة حازم حسن KPMG بموجب تفويض من الأستاذ/ حسام عبد الوهاب - مراقب حسابات الشركة و الشريك بمؤسسة حازم حسن KPMG

- كما حضر الاجتماع الكترونياً من السادة مجموعة المحاسبين القانونيون المصريون مراقب الحسابات:
٢) الأستاذ المحاسب/ سمير أنس عمارة - شريك بمجموعة المحاسبين القانونيون المصريون .

- كما حضر أيضا الاجتماع بالأصالة ممثلي بنك الاستثمار القومي بناء على خطاب الترشيح الوارد لإدارة الشركة من بنك الاستثمار القومي بتاريخ ٢٠٢٢/٤/١٣ وهما:
١) الأستاذ/ حازم محمود - مدير إدارة المساهمات بالبنك.
٢) الأستاذة/ هبه محمد حمدي - مدير إدارة المساهمات بالبنك.

- كما حضر أيضا الاجتماع كل من:
١) الأستاذ/ عبد الحميد الزناتي - المستشار القانوني للشركة.
٢) الأستاذ/ هشام حامد - مدير الشؤون القانونية بالشركة.
٣) الأستاذ/ أحمد صقر - رئيس القطاع المالي بالشركة.
٤) الأستاذ/ شريف حلمي - مدير علاقات المستثمرين بالشركة.

- لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للرقابة المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

تولت رئاسة الاجتماع المهندسة/ عبير وائل صديق لهيطة العضو المنتدب بناء على تفويض من الأستاذ / محمد جمال محرم رئيس مجلس الإدارة، ثم عرضت سيادتها على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويسي للقيام بأمانة سر الاجتماع وقيام كل من:

١. السيد / أحمد شريف محمد حلمي محمود
٢. السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

فارزا أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

وقد قام مراقب الحسابات مكتب حازم حسن بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزا الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التي وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة فى الاجتماع كانت كما يلي:

**	عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	١٥٦٠٦٢٥٠٠	سهم
**	عدد الأسهم الحاضرة المصوته	٦١١٤١٨٥٩	سهم
**	عدد الأسهم الحاضرة ولم تصوت	١٠٤٧٢٩٢٥	سهم
**	غائبون عن الحضور	٨٤٤٤٧٧٠٦	سهم
**	الإجمالي	١٥٦٠٦٢٥٠٠	سهم
**	نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	٤٥,٨٩ %	

وعليه فقد أعلن مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع وقد وقع على السجل كل من فارزي الأصوات ومراقبي الحسابات وأمين السر ورئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأت الاجتماع المهندسة/ عبير لهيطة العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع واستهلته باسم الله، ثم بدأت المهندسة/ عبير لهيطة العضو المنتدب ورئيسة الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

السند الأول : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

السند الثاني : المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحكومة بالشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١

أفادت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بأن تقرير الحكومة المذكور معروض على السادة الحضور ضمن أوراق اجتماع الجمعية العامة للاطلاع.

١- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من الأستاذ المحاسب/ جورج نبيل عزيز (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد بدأ سيادته كلامه كما يلي:

بداية رحب سيادته بالسادة الحضور وذكر سيادته قبل عرض تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية عن العام المالي المنتهي فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نود التنويه إلى أنه قد تم موافقتنا برد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية يوم الأحد الموافق ٢٠٢٢/٤/١٦ أي قبل اجتماع الجمعية العامة بيومين فقط منهم يوم إجازة رسمية مما تعذر الاطلاع عليه ودراسته وجاري دراسة الرد الوارد من الشركة والتعقيب عليه إذا لزم الامر.

تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٢-١٢-٣١:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة في الميزانية المستقلة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ البالغ

عيسى لهيطة

إجمالي الأصول بها نحو ٣٩٢,٧٤٥ مليون جنيه وقائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٤٠,٤١٣ مليون جنيه ، وكذا قوائم الدخل الشامل الآخر والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أى تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تتحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أى أخطاء هامة ومؤثرة . وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية و التقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ:

١. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء و الوكلاء فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة والدائنة فيما عدا العملاء ذو الأرصدة الدائنة المتوقفة، العملاء ذو الأرصدة الصغيرة علما بأننا لم نلتق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.
٢. لم تتأثر القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٤٦٤ ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى ٢٠٢٢ وتخص عمليات العام المالى ٢٠٢٢ وهى ناتجة عن كل من : إلغاء فواتير صدرت خلال العام المالى ٢٠٢٢ وإصدار فواتير جديدة بدلا منها بنحو مبلغ ٣٦٢ ألف جنيه ، إصدار اشعارات خصم لفروق بنحو مبلغ ١٠٢ ألف جنيه .
- وكان يتعين إجراء التسوية اللازمة وفقا للمعيار رقم (٧) الاحداث التالية لتاريخ الميزانية .
٣. بلغت الإيرادات المستحقة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤,٢٣٧ مليون جنيه وبالفحص تبين وجود بعض الأخطاء عند احتساب الإيراد المستحق لبعض العمليات ناتجة عن وجود عمليات مصاريفها المقدره أكبر من ايرادها المقدر، بالإضافة إلى وجود عمليات أخرى مصروفاتها الفعلية أكبر من مصروفاتها المقدره هذا وقد قامت الشركة بتغيير طريقة احتساب الايراد المستحق-دون الافصاح- ليكون مزيجا من نسبة الاتمام والقسط الثابت (١٥%) بدلا من الاسلوب المتبع فى السابق وهو القسط الثابت الأمر الذى لم نتمكن معه من الحكم على دقة تقديرات الشركة للإيراد المستحق.

٤. لم يتم موافقتنا بالمطابقات على صحة بعض أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما يلي :

بيان الشركة	الرصيد	ملاحظات
ايجيترانس للموانى النهريه	نحو ٤٦٥ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة
دمياط لتشغيل محطات الروافد	نحو ٩٦٤ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة
ايجيترانس بارج لينك	نحو ٨٣ ألف جنيه	مكون عنها اضمحلال بكامل القيمة

علما بأنها مرحلة منذ عدة سنوات .

٥. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو ١,١١١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها ٨٣٦ ألف جنيه علما بأنه لم نلتق ردود على نحو ٥٤٥ ألف جنيه منها ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو ٢٧٥ ألف جنيه .
- يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد .

٦. تم تكوين مخصص لضرائب القيمة المضافة على الايصالات الرسمية عن فحص الأعوام المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بمبلغ ٦,٣٩٧ مليون جنيه (مرفوع دعوى قضائية بمجلس الدولة للنظر بشأن الطعن على قرار لجنة الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨) ومما تجدر الإشارة إليه ان لجنة المراجعة بإجتماعها رقم ٣ لسنة

- ٢٠٢٢ أوصت بحصر الإيصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء خلال أعوام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ (وقد بلغت قيمتها نحو ٣٠٤ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٠ ، ٣٣٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٢١ ، ١٢٩ مليون جنيه حتى منتصف ٢٠٢٢) لإحساب المطالبات الضريبية المتوقعة ووضع خطة للمخصصات الخاصة بها خلال الفترة القادمة. يتعين دراسة مدى الحاجة لتكوين مخصصات جديدة من عدمه فى ظل مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بالضريبة عن تلك الإيصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء وتكوين الشركة مخصص عنها كما سبق الإشارة.
٧. تضمنت المصروفات قيمة التأمين على بعض وسائل النقل لا تخص شركة ايجيترانس وتخص شركة إيتال ضمن وثيقتي تأمين الات ومعدات ، تأمين تكميلى تجارى .
- يتعين الحصر والتصويب ونقل عبء التأمين على الشركة المستفيدة من التأمين .
٨. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس ، القاهرة ، بورسعيد) على موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

الرأى المتحفظ

فيما عدا تأثير ما تقدم على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح وفي جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ وعن نتيجة الأداء المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا:

١. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختبارى وفى حدود الإمكانيات المتاحة كما تم حساب الإهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة وقد تبين ما يلى :
 - أ- أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتقرير النهائى للجنة الجرد عن الآتى :
 - وجود أصول متهالكة بكافة فروع الشركة (أثاث) يتعين التصرف الاقتصادى فيها .
 - وجود أصول بدون رقم أصل عليها مما يضعف الرقابة عليها
 - وجود بعض الأثاث بكشوف الحسابات ولم يتضمنها الجرد الفعلى منها تابلت ، كاميرا سونى ساير شوت بفرع مرغم .
 - يتعين الفحص واتخاذ اللازم .
 - ب- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض الأصول المملوكة للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن او حقوق عليها منها مبنى الشركة بالتجمع الخامس بالقاهرة، مبنى ساحة الأدبية، مبنى المنطقة الحرة .
 - يتعين موافاتنا بذلك.
 - ج- بلغت قيمة الأراضي بالشركة نحو ١٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير ٢٠١٨ ولم يتم الانتهاء من توثيق عقد الأرض بإسم الشركة حتى تاريخه .
 - يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والإفادة بما يتم .
٢. حققت الشركة صافى ربح بعد الضريبة نحو ٤٠,٤١٣ مليون جنيه متأثرا بالمكاسب التى تحققت خلال العام من الإيرادات الأخرى وذلك على النحو الآتى :

بيان	القيمة	الإجمالى	النسبة المئوية
صافى الربح بعد الضريبة		٤٠٤١٣	
مساهمة الإيرادات الأخرى فى الربح :			
إيرادات أخرى	١٢٤٩٦		
استثمارات	١٨٨٩٨		
إيرادات تمويلية :			
فوائد دائنة	١٦٦٢		
فروق ترجمة بالعملات الاجنبية	٣١٥١٣		
نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح		٦٤٥٦٩	١٦٠%

الأمر الذى يستلزم بحث الطرق اللازمة للاستفادة المثلى من الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسى للشركة وزيادة العائد الناتج عنها فى ظل ما أوضحه الجدول عالياه من زيادة نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح الذى حققته الشركة .

٣. تضمنت اضافات وسائل النقل خلال العام نحو ٤ مليون جنيه قيمة عدد ٧ سيارات ملاكى تم شراؤها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/٥ وحتى ٢٠٢٢/١١/٢٥ علما بأن الشركة اعتمدت فى جمعياتها العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ ارجاء توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نظرا لدخول الشركة فى عدد من المشروعات والاستثمارات واحتياجها للسيولة وهو الأمر الذى أدى إلى قيامها ببيع المقر الادارى الجديد للشركة بمنطقة سموحة والمشتري حديثا لاحتياجها إلى السيولة وفقا لما جاء بقرار الجمعية العمومية غير العادية التى وافقت على البيع فى ٢٠٢٢/٨/١٧ بالاضافة إلى ما جاء بتوصية لجنة المراجعة والحوكمة فى جلستها الثالثة فى ٢٠٢٢/٨/١٠ بتكليف الادارة المالية بضرورة حسن استثمار السيولة المتاحة لتحقيق أعلى عائد وقد أفادت الشركة بأنه لا يجوز الربط بين تأجيل توزيع أرباح المساهمين أو بيع مقر الشركة الحديد بالاسكندرية والذى تم من خلال الجمعية العمومية للشركة وليس قرار الجهة التنفيذية - وسن قرار ضم ٧ سيارات حديد لأصول الشركة حيث لا يوجد علاقة بينهم ولكل قرار منهم مسيئته ودوافعه وأهدافه التى تصب جميعها فى صالح الشركة وتعقبا على ذلك نكرر أن مبرر ارجاء التوزيع وفقا لقرار الجمعية العامة بتاريخى ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ مرجعه وفقا للمعروض على الجمعية العامة الدخول فى عدد من المشروعات والاستثمارات وكذا ما ورد بمحضر الجمعية العامة الغير العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ بأنه من مبررات بيع المقر الادارى الجديد احتياج الشركة للسيولة فى الفترة القادمة لاستخدامها فى مناحى مختلفة تدر عائد وتعود بالنفع على المساهمين وجدير بالذكر فإن السيارات المشتراة لا تدر أى عائد يعود بالنفع على المساهمين .
- يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شئونها بصفتها تمثل ملاك الأسهم وذلك تحقيقا لمبادئ الافصاح والشفافية فى ضوء التمثيل النسبى للمساهمين .
٤. بلغت جملة إيرادات الاستثمارات بالشركة عام ٢٠٢٢ نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه عوائد على الاستثمارات بشركة بارويل ايجيترانس ، شركة ايجيترانس لحلول المستودعات وقد تبين ما يلى :
- أ- لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها" وذلك كما يلى :
- شركتى ايجيترانس للموانىء النهريه ، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركات تابعة) والبالغ اجمالى الاستثمارات بهما نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنهما اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين قد صدر لهما قرار الجمعية العامة غير العادية لهما فى ٢٠١٦/٧/١٢ بالتصفية ولم تزاوئ أيا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى ٤/٥/٣ ، ٢٠٠٩/٦/٢٠٠٩ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وقد تم التأشير بالسجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو السجل التجارى لها بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ .
 - شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والجارى الانتهاء من تصفيتها والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة.
 - شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية (شركة شقيقة) والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٢٢٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم تمارس الشركة أية أنشطة حتى الان.
- وهو ما يوضح عدم دقة دراسات الجدوى التى أغفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه به عليه. يتعين موافاتنا بأسباب قيام الشركة بتلك الاستثمارات مع الافادة بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية شركة دمياط وما يتخذ فى هذا الشأن.
- ب- لم تفصح الشركة عن الاسباب والمؤشرات التى ادت إلى قيامها باتخاذ قرار خلال العام بتكوين خسائر اضمحلال بنحو ٢,١٧٢ مليون جنيه فى قيمة استثمار الشركة بالشركة المصرية لأعمال النقل "إيتال" والبالغ نحو ٦٣ مليون جنيه حيث تبين أن العوائد المحققة من الاستثمار بالشركة بلغت نحو ٧,٢١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١ ولم تحقق الشركة عوائد على الاستثمار خلال العام الحالى علما بأن شركة إيتال حققت أرباح خلال عام ٢٠٢٢ وفقا لما أوضحتها القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نواف بدراسة الاضمحلال الأمر الذى لم تتمكن معه من الحكم على صحة الاجراء الذى اتبعته الشركة .
- ج- أظهرت القوائم نحو ٩٢٢ ألف جنيه قيمة نسبة ٢٥٪ المسددة للاستثمار بشركة ايجيترانس لحلول السيارات وقد تبين تأسيس الشركة المشار إليها فى ٢٠٢٢/٤/٢٠ ولم تبدأ نشاطها حتى تاريخه ويتعين موافاتنا بأخر المستجدات فى هذا الشأن .
٥. وجود عملاء -دفعات مقدمة- فى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ لها أرصدة دائنة متوقفة منذ سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه ، ٩ آلاف دولار ، و ٨٥٠ يورو .
- يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة وخاصة أن ردود الشركة فى هذا الشأن بأنها بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وفى ضوءها سيتم إتخاذ الاجراء المناسب قبل نهاية ٢٠٢٢ .
٦. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥- فقرة ٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة

بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٨ بشأن ايجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية الا انه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الايصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢ علما بأن رصيد حساب العملاء الذى لا يقابله دفعات مقدمة قد بلغ نحو ٧,٨٤٤ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الامر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد

٧. وجود بعض العمليات التي تمت واطهرت وجود ايرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٤,٢١٧ مليون جنيه (بعدد ١٤٤١ عملية) كما تبين وجود عمليات أخرى مفيد لها تكاليف بدون ايراد بلغ ما امكن حصره منها ٢,٤٨٩ مليون جنيه (بعدد ١٣٥ عملية) وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERB الممسوك بالشركة والذي يتيح امكانية تحديد تكلفة ايراد كل عملية.
٨. لا زالت الشركة تصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة / ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الادارة و جلسات اللجان وقد بلغ ما تم صرفه فى هذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣٦٠ ألف جنيه , ٢٥٠ ألف جنيه على الترتيب وذلك بالمخالفة المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتببات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك ... إلخ والتي استثنت المبالغ التى تؤوّل الى جهة التمثيل ".... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل.
- يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على انها نفقات فعلية اعمالا لاحكام القانون المشار اليه.
٩. وجود تضارب ما بين ما ورد بمذكرة الموقف الضريبي حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والصادرة من المستشار الضريبي للشركة حيث أفاد بأن الفترة بين ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ لضريبة الاشخاص الاعتبارية تم الفحص الضريبي لها واستلمت الشركة نموذج ١٩ وتم الطعن عليه وطلب اللجوء للجنة الداخلية فى حين ورد بافصاح الشركة - ضمن الموقف الضريبي- انه تم الفحص من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين وتم انهاء جميع الخلافات وسداد الربط الضريبي المستحق طبقا لقرار اللجان الضريبية المختصة .
١٠. لم يتم الافصاح عن ما ورد بنموذج ٩ من حيث الرصيد المستحق على الشركة للضرائب - شركات أموال - بنحو ١٢,٨١٩ مليون جنيه (ضريبة بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنيه + غرامات بنحو ٨,٥٩٧ مليون جنيه).
١١. وجود خلاف بين مطابقة الهيئة العامة للاستثمار والشركات على رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١ بكل من : بند رسم الاستثمار بنحو ٣٧,٧٠١ دولار وبند ضمان البضائع بنحو ٢,١١٥ دولار .
- يتعين بحث هذا الخلاف وتسويته مع مراعاة ذلك على القوائم المالية .
١٢. تضمن حساب الدائنون والارصدة الدائنة نحو ١,٠٧٧ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى الشامل عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ ، والمقررة طبقا للمادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل .
- يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة للسداد .
١٣. لم يتم الافصاح عن صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٢٣/١٠٦ بالموافقة على منح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات المستعملة بالمناطق الحرة العامة التى ترغب فى الاستمرار فى مزاوله النشاط مهلة لمدة عامين اخرين اضافيين اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١ حيث تضمنت الارصدة المستحقة على بعض الاطراف ذات العلاقة نحو ١٨,٣١٦ مليون جنيه مستحقة على شركة ايجيترانس لحلول السيارات قيمة قطعة ارض رقم (١٨) من شركة البحر الاحمر للنحاس مساحتها ١٠٤٤٧ متر مربع والتي سبق للشركة حجزها فى ٢٠٢١/٨/١٧ وكانت الشركة قد تأخرت فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة فى حينه للالتزام بما ورد بقرارات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ارقام ٢٠٢٠/١-٣ و ٢٠٢٠/١-٨ و ٢٠٢٠/١-١٠ بشأن قرب انتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزولة النشاط مهلة لمدة عامين اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ تنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق اوضاعها للانتقال للعمل بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس ولم يتبين لنا اتخاذ أى اجراءات جديدة فى هذا الشأن الامر الذى يستلزم نهو الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :

١. ضعف اجراءات الرقابة والضبط الداخلى على العمليات والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء واصدار فواتير الايرادات بما لا يحقق الرقابة على أموالها وهو ما أشارت ايه تقارير لجنة الحوكمة والمراجعة

عيسى . ليل

الداخلية ومنها:

- عدم قيام ادارة المراجعة الداخلية (كما نصت اللائحة المالية للشركة) بفحص وتقييم مدى فعالية حوكمة الشركة وادارة المخاطر وجودة الاداء فى تنفيذ المسئوليات الموكلة لها لتحقيق أهداف الشركة.
 - القصور فى الرقابة على عناصر التكاليف الخاصة بالعمليات وعدم توافر نظام تكاليف معيارية لكافة أنشطة الشركة المختلفة للمقارنة بالفعل وقياس الانحرافات ان وجدت لتحديد اسبابها ومعالجتها خاصة فى ظل تحقيق العديد من العمليات لخسائر خلال العام المالى ٢٠٢٢.
 - ٢. لم نواف بتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢ وبالتالي لم نتمكن من ابداء الرأى بشأنه وفقا لما نصت عليه المادة رقم ١٠٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ابحترانس) فى ٢٠٢٢/١٢/٢١

السادة / مساهمى الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ابحترانس)

راجعنا القوائم المالية المجمع "المرفقة" للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ابحترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمع فى ٢٠٢٢/١٢/٢١ بإجمالى أصول نحو ٤٩٤,٥٣٠ مليون جنيه وقائمة الدخل المجمع بصافي ربح " بعد الضريبة " بنحو ٤٦,١٢٣ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل و التغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمع عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمع:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المجمع فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم و الإفصاحات فى القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب و يشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام و المؤثر فى القوائم المالية المجمع سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأى على كفاءة الرقابة الداخلية فى المنشأة و تشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة و تعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ

لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمع المدققة الواردة للإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨ وذلك لاتمام عملية المراجعة .

الرأى المتحفظ

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ابحترانس" تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى المجمع للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٢١ وعن أدائها المالى عن السنة المالية المنتهية فى ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الإستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والمعدلة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة.

وقد قامت السيدة المهندسة / رئيسة الاجتماع بتلاوة رد الشركة على الملاحظات الواردة في تقرير السادة الجهاز المركزي للمحاسبات كما يلي:

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>الشركة قامت بعمل مطابقت مع كبار العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ سيتم موافاتكم بعينة منهم بالإضافة الى ذلك نقوم بأرسال مصادقات سلبية للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف كل من الجهاز المركزي ومكتب المحاسب القانوني (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقي الردود بعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسئولة عن استلام الردود وبالنسبة لباقي الأرصدة الدائنة المتوقفة والعملاء ذات الأرصدة الصغيرة فسيتم مراعاة الإرسال اعتباراً من الربع الأول لعام ٢٠٢٣</p>	<p>تقرير عن القوائم المالية المستقلة : أساس الرأي المتحفظ : ١. لم تقم الشركة بإجراء أية مطابقت على أرصدة كبار العملاء و الوكلاء فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقامت الشركة بإرسال مصادقات لعملاء الأرصدة المدينة والدائنة فيما عدا العملاء ذو الأرصدة الدائنة المتوقفة، العملاء ذو الأرصدة الصغيرة علما بأننا لم نتلق أى ردود عنها حتى تاريخ الفحص.</p>
<p>اتباعاً لمبدأ الأهمية النسبية فلم يتم تأثير تلك اشعارات الخصم على الأرباح المرحلة لعام ٢٠٢٢ وخصوصاً ان صافى المبلغ المؤثر على الإيرادات هو ١٠٢ الف جنيه من أجمالي إيرادات ٣٧٣,٩ مليون وجرى دراسة ما ورد بالملاحظة بالرجوع لمراقب الحسابات الخارجي وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ما سوف تنتهى اليه الدراسة.</p>	<p>٢. لم تتأثر القوائم المالية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٤٦٤ ألف جنيه قيمة اشعارات الخصم التى تم منحها للعملاء فى العام المالى ٢٠٢٢ وتخص عمليات العام المالى ٢٠٢٢ وهى ناتجة عن كل من : إلغاء فواتير صدرت خلال العام المالى ٢٠٢٢ وإصدار فواتير جديدة بدلا منها بنحو مبلغ ٣٦٢ ألف جنيه ، إصدار اشعارات خصم لفروق بنحو مبلغ ١٠٢ ألف جنيه . وكان يتعين إجراء التسوية اللازمة وفقا للمعيار رقم (٧) الاحداث التالية لتاريخ الميزانية .</p>
<p>نظرا لإجراءات التطوير والتحول من تثبيت هامش الربح على كل الأنشطة والعمليات إلى احتساب هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى وفقاً لظروف التشغيل و المنافسة بين الشركات ، فقد قررت إدارة الشركة وضع هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى لاستخدام ذلك الربح التقديري (كنسبة) في احتساب الإيراد المستحق في ضوء ما تم صرفه فعليا على العملية مما سينتج عنه قيم اكثر دقة مع العلم بان الشركة في اخر العام دائما تستخدم طريقة نسبة الإتمام وليس القسط الثابت. ويتم الإفصاح عن تلك السياسة بإيضاح رقم ٣٩-١٥ بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية.</p>	<p>٣. بلغت الإيرادات المستحقة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤,٣٢٧ مليون جنيه وبالفحص تبين وجود بعض الأخطاء عند احتساب الإيراد المستحق لبعض العمليات ناتجة عن وجود عمليات مصاريفها المقدره أكبر من إيرادها المقدر ، بالإضافة إلى وجود عمليات أخرى مصروفاتها الفعلية أكبر من مصروفاتها المقدره هذا وقد قامت الشركة بتغيير طريقة احتساب الإيراد المستحق-دون الافصاح- ليكون مزيجا من نسبة الإتمام والقسط الثابت (١٥%) بدلا من الاسلوب المتبع فى السابق وهو القسط الثابت الأمر الذى لم نتمكن معه من الحكم على دقة تقديرات الشركة للإيراد المستحق.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بالنسبة لشركتي الموانئ النهرية وبارج لينك فالشركات المذكورة فقد تم تعيين مصفى قضائى لهم والذي قام بتصفيتهما ومحوهما من السجل اما بالنسبة لشركة دمياط فقد تم سحب الترخيص والأراضي المخصصة لها من قبل هيئة ميناء دمياط منذ سنوات وبالتالي أصبحت ليست ذات كيان قائم وقد تم عمل اضمحلال لهم بكامل القيمة ولم تتغير أرصدتهم - وسيتم تسويتهم فى سجلات الشركة بمجرد التوصل الى مخالصة نهائية مع الضرائب المصرية</p>	<p>٤. لم يتم موافاتنا بالمطابقات على صحة بعض أرصدة الأطراف ذات العلاقة كما يلى :</p> <p>بيان الشركة الرصيد ملاحظات ايجيترانس نحو ٤٦٥ ألف جنيه مكون عنها اضمحلال للموانئ النهرية بكامل القيمة</p> <p>دمياط لتشغيل نحو ٩٦٤ ألف جنيه مكون عنها اضمحلال محطات الروافد بكامل القيمة</p> <p>ايجيترانس نحو ٨٣ ألف جنيه مكون عنها اضمحلال بارج لينك بكامل القيمة</p> <p>علما بأنها مرحلة منذ عدة سنوات .</p>
<p>سيتم مراعاة إرسال مصادقات لـ ١٠٠٪ من الجهات المستلمة تأمينات من طرفنا اعتباراً من الربع الأول من عام ٢٠٢٣.</p> <p>وبالنسبة لعدم تلقى ردود من بعض الجهات المستلمة تأمينات من طرفنا فيرجى العلم باننا نقوم بإرسال مصادقات سلبية بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف كل من الجهاز المركزي ومكتب المحاسب القانوني (حازم حسن) والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقى الردود يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" ومن ثم فان الشركة غير مسنولة عن استلام الردود</p>	<p>٥. بلغت قيمة التأمينات لدى الغير نحو ١,١١١ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/١٢/٢١ وقامت الشركة بإرسال شهادات لبعض الجهات البالغ رصيدها ٨٣٦ ألف جنيه علما بأنه لم نتلق ردود على نحو ٥٤٥ ألف جنيه منها ولم يتم إرسال الشهادات عن باقى الرصيد وقدره نحو ٢٧٥ ألف جنيه . يتعين إرسال الشهادات اللازمة المؤيدة لصحة الرصيد .</p>
<p>تم اتخاذ الاجراءات برفع دعوى قضائية رقم ١٩٦٣٨ لسنة ٧٧ ضد مصلحة الضرائب واللجوء للجنة إنهاء المنازعات لإلغاء الربط الضريبي عن الفترة المذكورة، وفى ضوء النتائج المرجوة من هذه الاجراءات فسوف يتم إعادة النظر مستقبلاً في إمكانية تكوين مخصص من عدمه لمقابلة الالتزام الضريبي المحتمل (إن وجد). وسيتم عرض هذه الملاحظة على المستشار الضريبي واتخاذ ما يلزم في ضوء ما تنتهي اليه الدراسة</p>	<p>٦. تم تكوين مخصص لضرائب القيمة المضافة على الايصالات الرسمية عن فحص الأعوام المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بمبلغ ٦,٣٩٧ مليون جنيه (مرفوع دعوى قضائية بمجلس الدولة للنظر بشأن الطعن على قرار لجنة الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢١/١١/٨) ومما تجدر الإشارة إليه ان لجنة المراجعة بإجتماعها رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ أوصت بحصر الايصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء خلال أعوام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢ (وقد بلغت قيمتها نحو ٣٠٤ مليون جنيه فى عام ٢٠٢٠ ، ٣٣٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٢١ ، ١٢٩ مليون جنيه حتى منتصف ٢٠٢٢) لإحتساب المطالبات الضريبية المتوقعة ووضع خطة للمخصصات الخاصة بها خلال الفترة القادمة. يتعين دراسة مدى الحاجة لتكوين مخصصات جديدة من عدمه فى ظل مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بالضريبة عن تلك الايصالات الرسمية المدفوعة نيابة عن العملاء وتكوين الشركة مخصص عنها كما سبق الإشارة .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
تم تنفيذ التوصية بتحميل شركة إيتال لهذه التكلفة بالربع الأول من عام ٢٠٢٢ حيث أنه بالرغم من نقل وبيع وسائل النقل المذكورة من ايجيترانس الى ايتال (شركة تابعة ومملوكة لايجيترانس بنسبة ٩٩,٩٩%) إلا أنه لا تزال بعض الرخص الخاصة بهذه الوسائل باسم ايجيترانس ويوجد صعوبة في نقلها وسيتم مراعاة الملاحظة المذكورة فور الانتهاء من نقل الترخيص باسم شركة ايتال	٧. تضمنت المصروفات قيمة التأمين على بعض وسائل النقل لا تخص شركة ايجيترانس وتخص شركة ايتال ضمن وثيقتي تأمين الات ومعدات ، تأمين تكميلي تجارى . يتعين الحصر والتصويب ونقل عبء التأمين على الشركة المستفيدة من التأمين .
موازين تلك الفروع مستخرجة من برنامج أوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع وهي نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع	٨. اعتمدنا فى مراجعتنا لفروع الشركة (السويس ، القاهرة ، بورسعيد) على موازين المراجعة والقوائم والملخصات التى أعدتها الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
ا-نود الاشارة الى انه بعد اصدار تقرير اللجنة الرئيسية للجرد تم اتخاذ الاجراءات المتبعة من حيث اعداد مذكرة تكهين وتخريد للأصول المتهالكة بكافه الفروع والاصول بدون كود وتم عرضهم على الادارة العليا للموافقة واتخاذ الاجراءات اللازمة نحو الحصول على احسن العروض للبيع، بالنسبة للأثاث الموجود بكشوف الحساب وغير موجود بالجرد فتم فقده اثناء النقل للأرض الجديدة وقد تم عمل مذكرة لتحميل المبلغ المقابل لهذه الاصول على المتسبب لهذا الامر مما يحفظ اموال الشركة.	ومع عدم اعتبار ذلك تحفظا : ١. تم جرد الأصول الثابتة بمعرفة الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وتحت مسؤوليتها وتحت إشرافنا الاختبارى وفى حدود الامكانيات المتاحة كما تم حساب الاهلاك وفقا للقواعد والمعدلات المتعارف عليها وكالمتبع فى السنوات السابقة وقد تبين ما يلى : ب- أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوى لأصول وموجودات الشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتقرير النهائى للجنة الجرد عن الاتى : *وجود أصول متهالكة بكافة فروع الشركة (أثاث) يتعين التصرف الاقتصادى فيها . *وجود أصول بدون رقم أصل عليها مما يضعف الرقابة عليها *وجود بعض الأثاث بكشوف الحسابات ولم يتضمنها الجرد الفعلى منها تابلت ، كاميرا سونى ساير شوت بفرع مرغم . يتعين الفحص واتخاذ اللازم .
ب- قد تم تسليم شهادات سلبيه بتاريخ شهر ١٠- ٢٠٢٢ والخاصة بالأصول المملوكة للشركة وجرى استخراج الشهادة السلبية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وسيتم موافاتكم بها فور الحصول عليها اما فيما يتعلق بما تم ذكره من مبنى التجمع الخامس والأدبية والمنطقة الحرة فهي غير مملوكة للشركة مع الاخذ فى الاعتبار ان الشهادات السلبية ترتبط بجهات خارجية (الشهر العقارى) من ثم فانها تتطلب وقت طويل لطلبها من فروع الشهر العقارى المختلفة والانتظار لحين صدورها واستلامها.	ب- لم يتم موافاتنا بالشهادات السلبية لبعض الأصول المملوكة للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للتحقق من عدم وجود أية تصرفات أو رهن او حقوق عليها منها مبنى الشركة بالتجمع الخامس بالقاهرة، مبنى ساحة الأدبية ، مبنى المنطقة الحرة . يتعين موافاتنا بذلك
ج- قد قامت الشركة مؤخرا بتحويل عقد الشراء الى عقد بيع واعادة الشراء وفقا للتأجير التمويلي .وسيتم التوثيق بعد انتهاء عقد التأجير التمويلي .	ج- بلغت قيمة الأراضي بالشركة نحو ١٩,٧٢٣ مليون جنيه تمثل قيمة أرض المبنى الإدارى لفرع الشركة بالتجمع الخامس والمشتراة وفقا لعقد البيع النهائى فى فبراير ٢٠١٨ ولم يتم الانتهاء من توثيق عقد الأرض بإسم الشركة حتى تاريخه . يتعين اتخاذ اللازم لتدارك ذلك والافادة بما يتم .

رد الشركة	ملاحظة الجهاز																																
<p>يرجى الإشارة الى أن الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة قد ولدت مجمل ربح مقداره ٥١٨ ٨٥٥ ٦٥ جنية مصري خلال العام المالي ٢٠٢٢ بالمقارنة الى مجمل ربح مقداره ٤٧٢ ٥٢٥ ٤٧ جنية مصري خلال العام المالي ٢٠٢١ بتحسن بنسبة ٣٩% مما يعكس مجهود الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد بالرغم من صعوبة عام ٢٠٢٢ من حيث تباطؤ الاقتصاد وتقليل الواردات كنتيجة لتطبيق نظام الاعتمادات المستندية خلال العام وصعوبة توفير العملاء للعملاء الصعبة</p>	<p>٢. حققت الشركة صافى ربح بعد الضريبة نحو ٤٠,٤١٣ مليون جنية متأثرا بالمكاسب التي تحققت خلال العام من الإيرادات الأخرى وذلك على النحو الآتى :</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>بيان</th> <th>القيمة</th> <th>الأجمالى</th> <th>النسبة المئوية</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>صافى الربح بعد الضريبة</td> <td></td> <td>٤٠,٤١٣</td> <td></td> </tr> <tr> <td><u>مساهمة الإيرادات الأخرى فى الربح :</u></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>إيرادات أخرى</td> <td>١٢٤٩٦</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>استثمارات</td> <td>١٨٨٩٨</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>إيرادات تمويلية</td> <td>١٦٦٢</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>فوائد دائنة فروق ترجمة بالعملات الأجنبية</td> <td>٣١٥١٣</td> <td>٦٤٥٦٩</td> <td></td> </tr> <tr> <td>نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح</td> <td></td> <td></td> <td>١٦٠%</td> </tr> </tbody> </table> <p>الأمر الذى يستلزم بحث الطرق اللازمة لأستفادة المثلى من الأنشطة المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة وزيادة العائد الناتج عنها فى ظل ما أوضحه الجدول عاليه من زيادة نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح الذى حققته الشركة .</p>	بيان	القيمة	الأجمالى	النسبة المئوية	صافى الربح بعد الضريبة		٤٠,٤١٣		<u>مساهمة الإيرادات الأخرى فى الربح :</u>				إيرادات أخرى	١٢٤٩٦			استثمارات	١٨٨٩٨			إيرادات تمويلية	١٦٦٢			فوائد دائنة فروق ترجمة بالعملات الأجنبية	٣١٥١٣	٦٤٥٦٩		نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح			١٦٠%
	بيان	القيمة	الأجمالى	النسبة المئوية																													
	صافى الربح بعد الضريبة		٤٠,٤١٣																														
	<u>مساهمة الإيرادات الأخرى فى الربح :</u>																																
	إيرادات أخرى	١٢٤٩٦																															
استثمارات	١٨٨٩٨																																
إيرادات تمويلية	١٦٦٢																																
فوائد دائنة فروق ترجمة بالعملات الأجنبية	٣١٥١٣	٦٤٥٦٩																															
نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى فى صافى الربح			١٦٠%																														

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>وجدير بالذكر أنه بالرغم من تحميل الشركة لمبلغ ٤ مليون جنية نظير ٧ سيارات تم تسجيلهم ضمن أصول الشركة فان هذه السيارات قد زاد ثمنها في الفترة اللاحقة لإصدار القوائم المالية بمقدار لا يقل عن ٤٥٪ (علي سبيل المثال ٤ سيارات سيتروين تم شراؤهم في آخر نوفمبر ٢٠٢٢ قد ارتفع ثمنهم الرسمي من ٧١٥ الف جنية للسيارة الى ١٠٤٢ الف جنية للسيارة) وتوفير تلك الأصول قد جنب الشركة الاستمرار في صرف بدلات الانتقال الشهرية لمستلمي تلك السيارات وكذلك عمل على تجنب الشركة تأجير سيارات أثناء السفر لمستلمي تلك السيارات.</p> <p>وبشان ما ورد بالملاحظة من ضرورة العرض على الجمعية العامة للشركة لإعمال شئونها فأننا نود أن نشير الى ان هذا التقرير ورد الشركة معروض على الجمعية العامة عند اعتماد القوائم المالية لاتخاذ ما يلزم.</p>	<p>٣. تضمنت اضافات وسائل النقل خلال العام نحو ٤ مليون جنية قيمة عدد ٧ سيارات ملاكى تم شراؤها خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/٥ وحتى ٢٠٢٢/١١/٢٥ علما بأن الشركة أتمدت فى جمعياتها العمومية العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ ، ارجاء توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نظرا لدخول الشركة فى عدد من <u>المشروعات والاستثمارات واحتياجها للسيولة وهو الأمر الذى أدى إلى قيامها ببيع المقر الادارى الجديد للشركة بمنطقة سموحة والمشتري حديثا لاحتياجها إلى السيولة وفقا لما جاء بقرار الجمعية العمومية غير العادية التى وافقت على البيع فى ٢٠٢٢/٨/١٧ بالاضافة إلى ما جاء بتوصية لجنة المراجعة والحكمة فى جلستها الثالثة فى ٢٠٢٢/٨/١٠ بتكليف الادارة المالية بضرورة حسن استثمار السيولة المتاحة لتحقيق أعلى عائد وفيد أفادت الشركة بأنه لا يجوز الربط بين تأجيل توزيع ارباح المساهمين أو بيع مقر الشركة الجديد بالاسكندرية والذى تم من خلال الجمعية العمومية للشركة وليس قرار الجهة التنفيذية - وبين قرار ضم ٧ سيارات جديد لأصول الشركة حيث لا يوجد علاقة بينهم ولكل قرار منهم مسساته ودوافعه وأهدافه التى تصب جميعها فى صالح الشركة وتعقيا على ذلك نكرر أن مبرر ارجاء التوزيع وفقا لقرار الجمعية العامة بتاريخى ٢٠٢٢/٣/٣١ ، ٢٠٢٢/١٢/٨ مرجعه وفقا للمعروض على الجمعية العامة الدخول فى عدد من المشروعات والاستثمارات وكذا ما ورد بمحضر الجمعية العامة الغير العادية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٧ بأنه من مبررات بيع المقر الادارى الجديد احتياج الشركة للسيولة فى الفترة القادمة لاستخدامها فى مناحى مختلفة تدر عائد وتعود بالنفع على المساهمين وجدير بالذكر فإن السيارات المشتراة لا تدر أى عائد يعود بالنفع على المساهمين .</u></p> <p>يتعين العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شئونها بصفتها تمثل ملاك الأسهم وذلك تحقيقا لمبادئ الافصاح والشفافية فى ضوء التمثيل النسبى للمساهمين .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن شركتي ايجيترانس للموانئ النهرية وشركة بارج لينك فقد تم تأسيسهما بعد دراسة كيفية تشغيلهما بأفضل الدراسات إلا أن الأمر كان يتطلب موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة على سير المشروع بالمجرى المائي إلا انهم لتداعيات الموقف بعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١ لم يتم الموافقة على إجراء هذا المشروع مما أدى الى إنهاء موقف تلك الشركات ووضعها تحت التصفية</p> <p>وبالإشارة الى الملاحظة الواردة بشأن المشاركة في إنشاء شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد فقد تم تأسيس تلك الشركة بعد دخول هيئة ميناء دمياط كشريك بالشركة لتيسير مجال العمل بنشاطها إلا أن هيئة ميناء دمياط بعد تخصيص الأرصعة والأرض للشركة لإقامة المشروع لسبب أو لآخر غابت في استصدار الترخيص ومنعت الشركة بكافة الطرق من ممارسة نشاطها وبرغم أنها شريكة بها وسحبت الأرصعة والأرض بإرادتها المنفردة مما أدى في النهاية الى وضعها تحت التصفية</p> <p>وبالإشارة الى اضمحلال الاستثمارات بكامل القيمة لشركة سكان ارابيا نفيديكم علماً ان نشاط شركة سكان ارابيا قائم على ممارسة الوكالة الملاحية لاحد خطوط الشحن البحري العالمية وقد باشرت هذه الشركة لعدة سنوات نشاطها على أفضل وجه وتحصل منها أرباح طوال تلك السنوات حتى حدث إفلاس للخط الملاحي التي كانت تعمل وكيلا عنه بجمهورية مصر العربية وتوقف نشاطه كلياً مما دعي الى عدم استطاعة الشركة الاستمرار في ممارسة نشاط الوكالة بعد إفلاس الخط الملاحي وتم الاحتفاظ بالكيان القانوني للشركة لوجود ترخيص ملاحى وعلامة تجارية مرموقة لحين الحصول على وكالة لخط ملاحى جديد وهذا ليس بالسهل اليسير</p> <p>لذلك فبالرغم من أن الشركة قد راعت عند إعداد الدراسات لتلك الشركات كافة الإجراءات التي يتطلبها حسن السير لممارسة نشاطها إلا أن الظروف التي واجهت كل شركة كما سبق إيضاحه هي التي أدت الى الوضع الراهن - علماً بان جميع هذه الشركات قد تم وضعها تحت التصفية منذ ١٠ سنوات تقريباً ولم يجد جديد بها. وقد تم عقد جمعية عامة غير عادية لشركة دمياط لوضع الشركة تحت التصفية وحتى الآن لم تنتهي القضية المتبادلة مع هيئة ميناء دمياط وعند الانتهاء سيتم التصفية.</p>	<p>٤. بلغت جملة إيرادات الاستثمارات بالشركة عام ٢٠٢٢ نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه عوائد على الاستثمارات بشركة بارويل ايجيترانس ، شركة ايجيترانس لحلول المستودعات وقد تبين ما يلي :</p> <p>أ- لم يتم تحقيق أى عوائد على استثمارات الشركة فى بعض الشركات التابعة والشقيقة "منذ تأسيسها" وذلك كما يلي :</p> <ul style="list-style-type: none"> • شركتي ايجيترانس للموانئ النهرية ، ايجيترانس بارج لينك للنقل (شركات تابعة) والبالغ اجمالى الاستثمارات بهما نحو ٥٠٠ ألف جنيه ومكون عنهما اضمحلال بكامل القيمة ونشير إلى أن كلا الشركتين قد صدر لهما قرار الجمعية العامة غير العادية لهما فى ٢٠١٦/٧/١٢ بالتصفية ولم تزاوّل أيًا منهما أى نشاط منذ تأسيسهما فى ٤/٥/٣، ٢٠٠٩/٦/٢٠٠٩ لعدم حصولهما على التراخيص اللازمة للنشاط لوجود قيود قانونية مانعة لمنح هذه التراخيص وقد تم التأشير بالسجل التجارى بتصفية تلك الشركات ومحو السجل التجارى لها بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢ . • شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (شركة شقيقة) والجارى الانتهاء من تصفيتها والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٨٨٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة. • شركة سكان أرابيا للتوكيلات الملاحية (شركة شقيقة) والبالغ اجمالى الاستثمار بها نحو ٢٢٥ ألف جنيه ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة ولم تمارس الشركة أية أنشطة حتى الان. <p>وهو ما يوضح عدم دقة دراسات الجدوى التي أغفلت مدى توافق متطلبات الترخيص وفقا للمنوه بعاليه .</p> <p>يتعين موافقتنا بأسباب قيام الشركة بتلك الاستثمارات مع الافادة بأخر ما انتهت إليه عملية التصفية شركة دمياط وما يتخذ في هذا الشأن.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بالنسبة لاضمحلال الشهرة لشركة ايتال فتجدر الإشارة الى أن تلك الشهرة قد تولدت عند شراء ايجيترانس لشركة ايتال بمبلغ أزيد من رأسمالها يُقدر ب ٢,١٧٢ مليون</p> <p>وكما هو معلوم ان الشركة بصدد دراسة إمكانية الاستحواذ على إحدى الشركات العاملة بمجال مكمل لأنشطة الشركة من أجل التوسع ودعم أعمالها مما استلزم إجراء دراسة تقييم لشركة ايجيترانس والشركات التابعة والتي أسفرت عن تقييم شركة ايتال بمبلغ اقل من استثمارها مما استلزم عمل اضمحلال للشهرة المكونة طبقاً للمعايير المصرية.</p> <p>نحيط سيادتكم بجميع الخطوات التي تمت في مشروع العين السخنة حتى تاريخه وهي كالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على الموافقة النهائية من المنطقة الاقتصادية • تم الحصول على الموافقة المبدئية • تم تأسيس الشركة • تم توثيق عقد الارض بالمنطقة الاقتصادية بالتعاون مع المطور • تم تقديم دراسة الأثر البيئي والحصول على الموافقة • تم الحصول على الموافقة النهائية لإقامة المشروع • الحصول على الرخصة الهندسية • تم اعداد الرسومات • جارى تقديم الملف للمنطقة الاقتصادية وفقا للاشتراطات بالتعاون مع المطور • جارى الحصول على الرخصة الهندسية <p>ونحن الان في مرحلة اعتماد التصميم النهائي من المطور والمنطقة الاقتصادية وذلك بعد تأكيد الادارة العليا للشركة على التصميم المطلوب للحصول على الرخصة الهندسية</p>	<p>ب-لم تفصح الشركة عن الاسباب والمؤشرات التي ادت إلى قيامها باتخاذ قرار خلال العام بتكوين خسائر اضمحلال بنحو ٢,١٧٢ مليون جنيه فى قيمة استثمار الشركة بالشركة المصرية لأعمال النقل "ايتال" والبالغ نحو ٦٣ مليون جنيه حيث تبين أن العوائد المحققة من الاستثمار بالشركة بلغت نحو ٧,٢١٧ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢١ ولم تحقق الشركة عوائد على الاستثمار خلال العام الحالى علما بأن شركة ايتال حققت أرباح خلال عام ٢٠٢٢ وفقا لما أوضحتها القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ولم نواف بدراسة الاضمحلال الأمر الذى لم يتمكن معه من الحكم على صحة الاجراء الذى اتبعته الشركة .</p> <p>ج- أظهرت القوائم نحو ٩٢٢ ألف جنيه قيمة نسبة ٢٥٪ المسددة للاستثمار بشركة ايجيترانس لحلولى السيارات وقد تبين تأسيس الشركة المشار إليها فى ٢٠٢٢/٤/٢٠ ولم تبدأ نشاطها حتى تاريخه ويتعين موافاتنا بأخر المستجدات فى هذا الشأن .</p>
	<p>٥. وجود عملاء -دفعات مقدمة- فى تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ لها أرصدة دائنة متوقفة منذ سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه ، ٩ آلاف دولار ، و ٨٥٠ يورو . يتعين الحصر وموافاتنا بأسباب ذلك وإجراء التسويات اللازمة وخاصة أن ردود الشركة فى هذا الشأن بأنها بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وفى ضوءها سيتم إتخاذ الاجراء المناسب قبل نهاية ٢٠٢٢ .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ ٢,٥ مليون جم لدى مجموعة شركات العربى وهم من كبار العملاء، أيضا مبلغ ٤,٢ مليون جم يتمثل في مجموعه عبور وطاقه وايجيترافو وهم ايضا من كبار العملاء، والشركة تحاول فى سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التى ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها.</p> <p>وقد وجدت إدارة الشركة صعوبة في تنفيذ تلك التوصية على معظم العملاء نتيجة المنافسة الشديدة فى السوق علماً بان الجهود متواصلة لتعجيل تحصيل تلك الإيصالات الرسمية بغض النظر عن فترة التسهيل الممنوحة للعميل</p>	<p>٦. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥- فقرة ٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٨ بشأن ايجاد وسيلة لتفادى السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية الا انه تبين استمرار الشركة فى سداد تلك الايصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها نحو ٨,١٦٥ مليون جنيه فى ١٢/٢٢/٢٠٢٢ علما بأن رصيد حساب العملاء الذى لا يقابله دفعات مقدمة قد بلغ نحو ٧,٨٤٤ مليون جنيه فى ذلك التاريخ الامر الذى يمثل مخاطرة على الشركة فى حالة عدم تحصيل تلك المبالغ فى ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدى إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .</p>
<p>بدراسة تلك العمليات خلال عام ٢٠٢٢ تبين الآتي بعد التحليل: أولا: -عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة) وبالرغم من أن أيراداتها مثبتة على كل عملية ولكن تكلفتها غير مباشرة ويصعب توزيعها على كل عملية لطبيعة النشاط. -عمليات خاصة بنشاط الترانزيت و مصروفاتها تتمثل فى قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالاً وليس على كل عملية. -عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية ثانيا: ما يتعلق بوجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد فتمثل مصروفات تخدم مئات العمليات ونظراً لصعوبة توزيعها عليهم فيتمحصرها ضمن النشاط التشغيلى لتسهيل متابعتها ومراجعتها.</p>	<p>٧. وجود بعض العمليات التي تمت واطهرت وجود ايرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٤,٢١٧ مليون جنيه (بعدد ١٤٤١ عملية) كما تبين وجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون ايراد بلغ ما امكن حصره منها ٢,٤٨٩ مليون جنيه (بعدد ١٢٥ عملية) وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERB الممسوك بالشركة والذي يتيح امكانية تحديد تكلفة وايراد كل عملية.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين ١،٣ ، من القانون رقم ٨٥ لسنة ٨٥ المشار إليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافأة العضوية لممثلي المال العام و كذلك بدلات الحضور وحصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك أما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة و جلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع ٩٥٠٠ جم لجلسة مجلس الإدارة و ٧٠٠٠ جم لجلسات اللجان والذي تم اعتماده فى الجمعية العامة المنعقدة فى ٣١ - ٣ - ٢٠٢٢ و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم ١ من القانون المشار إليه.</p>	<p>٨. لا زالت الشركة تصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة / ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الادارة و جلسات اللجان وقد بلغ ما تم صرفه فى هذا الشأن خلال عام ٢٠٢٢ نحو ٣٦٠ ألف جنيه , ٢٥٠ ألف جنيه على الترتيب وذلك بالمخالفة المادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك ... إلخ والتي استنتجت المبالغ التى تؤول الى جهة التمثيل ".... مقابل نفقات فعلية مؤداة فى صورة بدل سفر أو بدل أو مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظم المعمول بها فى الجهة التى يباشر فيها مهمة التمثيل. يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والافادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على انها نفقات فعلية اعمالا لاحكام القانون المشار اليه.</p>
<p>نود الاشارة الى ان الموقف الضريبي الوارد من المستشار الضريبي صحيح وهناك خطأ مطبعي بالإيضاح الوارد ضمن القوائم المالية فيما يخص الموقف الضريبي سيتم تداركه لاحقا.</p>	<p>٩. وجود تضارب ما بين ما ورد بمذكرة الموقف الضريبي حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والصادرة من المستشار الضريبي للشركة حيث أفاد بأن الفترة بين ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ لضريبة الاشخاص الاعتبارية تم الفحص الضريبي لها واستلمت الشركة نموذج ١٩ وتم الطعن عليه وطلب اللجوء للجنة الداخلية فى حين ورد بافصاح الشركة - ضمن الموقف الضريبي- انه تم الفحص من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين وتم انهاء جميع الخلافات وسداد الربط الضريبي المستحق طبقا لقرار اللجان الضريبية المختصة .</p>
<p>(النموذج الوارد ٩ حجز ورد للشركة في يناير ٢٠٢٢ ومنذ ذلك الحين يتم إجراء التسوية اللازمة مع مصلحة الضرائب حيث أن أصل الضريبة ٤,٢٢٢ مليون جنيه تحتفظ الشركة بشهادات خصم ضريبة من العملاء بالقيمة المذكورة وتم إثبات ما يزيد عن أثنان ونصف مليون جنيه لدى مصلحة الضرائب وجرى استكمال اثبات المتبقى، وعند الانتهاء من تسويتها تستبعد الضريبة بالإضافة للغرامات المستحقة بقيمة ٨,٥٩٧ مليون جنيه وسيتم الاستفادة من قانون التجاوز خلال الفترة حتى ٢٠١٦)</p>	<p>١٠. لم يتم الافصاح عن ما ورد بنموذج ٩ من حيث الرصيد المستحق على الشركة للضرائب - شركات أموال - بنحو ١٢,٨١٩ مليون جنيه (ضريبة بنحو ٤,٢٢٢ مليون جنيه + غرامات بنحو ٨,٥٩٧ مليون جنيه) .</p>
<p>بالنسبة لرسم الاستثمار فالفرق يرجع الى ان الهيئة اسقطت حوالى ٢٨ تصريح مما ادى الى وجود فروق تخص هذه التصاريح مسجلة بدفاترنا ولم يذكرها في مصادقته وقد تم إبلاغهم بها واستدراكمهم لتلك التصاريح. اما عن رسم ضمان البضائع فيرجع الفرق في خصم الهيئة للضمان من اوراق الشحنة الموجودة بالطريق ولكن يتم تسجيلها بدفاترنا حين عمل تصريح وارد ودخول السيارة بالمنطقة الحرة .</p>	<p>١١. وجود خلاف بين مطابقة الهيئة العامة للاستثمار والشركة على رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١ بكل من : بند رسم الاستثمار بنحو ٣٧,٧٠١ دولار و بند ضمان البضائع بنحو ٢,١١٥ دولار . يتعين بحث هذا الخلاف وتسويته مع مراعاة ذلك على القوائم المالية .</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
نود الإحاطة الى انه الرصيد الموجود يخص عام ٢٠٢٢ وسيتم سداه مع الإقرار الضريبي خلال عام ٢٠٢٣	١٢. تضمن حساب الدائنون والارصدة الدائنة نحو ١,٠٧٧ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية لنظام التأمين الصحى الشامل عن عامى ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ والمقررة طبقا للمادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل . يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة للسداد .
<p>نحيط سيادتكم بجميع الخطوات التي تمت في مشروع العين السخنة حتى تاريخه وهي كالآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحصول على الموافقة النهائية من المنطقة الاقتصادية • تم الحصول على الموافقة المبدئية • تم تأسيس الشركة • تم توثيق عقد الارض بالمنطقة الاقتصادية بالتعاون مع المطور • تم تقديم دراسة الاثر البيئي والحصول على الموافقة • تم الحصول على الموافقة النهائية لإقامة المشروع • الحصول على الرخصة الهندسية • تم اعداد الرسومات • جارى تقديم الملف للمنطقة الاقتصادية وفقا للاشتراطات بالتعاون مع المطور • جارى الحصول على الرخصة الهندسية <p>ونحن الان في مرحلة اعتماد التصميم النهائي من المطور والمنطقة الاقتصادية وذلك بعد تأكيد الادارة العليا للشركة على التصميم المطلوب للحصول على الرخصة الهندسية</p>	<p>١٣. لم يتم الافصاح عن صدور قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٢٣/١٠٦/٢٠٢٣/١٠٦ بالموافقة على منح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات المستعملة بالمناطق الحرة العامة التى ترغب فى الاستمرار فى مزاوله النشاط مهلة لمدة عامين اخرين اضافيين اعتبارا من ٢٠٢٣/١/١ حيث تضمنت الارصدة المستحقة على بعض الاطراف ذات العلاقة نحو ١٨,٣١٦ مليون جنيه مستحقة على شركة ايجيترانس لحلول السيارات قيمة قطعة ارض رقم (١٨) من شركة البحر الاحمر للنحاس مساحتها ١٠٤٤٧ متر مربع والتي سبق للشركة حجزها فى ٢٠٢١/٨/١٧ وكانت الشركة قد تأخرت فى اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة فى حينه للالتزام بما ورد بقرارات مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ارقام ٢٠٢٠/١-٢ و ٢٠٢٠/١-٨ بشأن قرب انتهاء مدة الترخيص الممنوحة للنشاط بالمناطق الحرة ومنح المشروعات العاملة بنشاط تخزين السيارات التى ترغب فى الاستمرار فى مزولة النشاط مهلة لمدة عامين اعتبارا من ٢٠٢١/١/١ ٢٠٢١/١/١ تنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ لتوفيق اوضاعها للانتقال للعمل بالمنطقة الاقتصادية بقناة السويس ولم يتبين لنا اتخاذ أى اجراءات جديدة فى هذا الشأن الامر الذى يستلزم نهو الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات والتراخيص وفقا لما تضمنته الخطة الزمنية.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>-تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بتنفيذ عمليات المراجعة الداخلية بناء على خطة مراجعة سنوية يتم اعتمادها من لجنة المراجعة وتسعى الإدارة الى ان تشمل الخطة السنوية على اهم الإدارات ذات الأهمية النسبية من حيث المخاطر وبعد الانتهاء من عمليات المراجعة يتم خلال العام متابعة تنفيذ التوصيات المذكورة بتقارير المراجعة خلال العام من خلال سحب عينات تخص فترات خلال العام. وحسب معايير المراجعة الداخلية فمهمة إدارة المراجعة الداخلية تقديم تأكيد مناسب لمجلس الإدارة وليس تقديم تأكيد قطعي. تم بالفعل بدءا من النصف الثاني للعام الماضي (٢٠٢٢) حيث تم انشاء ادارة مختصة بالتسعير (CRM) كما تم الاعتماد على نظام تسجيل الايرادات والمصروفات المتوقعة لكل عملية عند فتح العملية الجديدة حتى يسهل قياس مدى تحقق الايرادات و المصروفات الفعلية للمخططة و قياس الانحرافات وبحث أسبابها و معالجتها و تلافى تكرارها. هذا بالإضافة الى وجود الموازنة التقديرية التي تختص بتحديد الارباح المتوقعة للنشاط لتحديد الانحرافات على مستوى النشاط.</p>	<p>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الاخرى :</p> <p>١- ضعف اجراءات الرقابة والضبط الداخلى على العمليات والحسابات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء واصدار فواتير الايرادات بما لا يحقق الرقابة على أموالها وهو ما أشارت ايه تقارير لجنة الحوكمة والمراجعة الداخلية ومنها</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم قيام ادارة المراجعة الداخلية (كما نصت اللائحة المالية للشركة) بفحص وتقييم مدى فعالية حوكمة الشركة وادارة المخاطر وجوده الاداء فى تنفيذ المسئوليات الموكلة لها لتحقيق أهداف الشركة. • القصور فى الرقابة على عناصر التكاليف الخاصة بالعمليات وعدم توافر نظام تكاليف معيارية لكافة أنشطة الشركة المختلفة للمقارنة بالفعل وقياس الانحرافات ان وجدت لتحديد اسبابها ومعالجتها خاصة فى ظل تحقيق العديد من العمليات لخسائر خلال العام المالى ٢٠٢٢.
<p>مرفق مع هذا الرد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢</p>	<p>٢- لم نواف بتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠٢٢ وبالتالي لم نتمكن من ابداء الرأى بشأنه وفقا لما نصت عليه المادة رقم ١٠٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.</p>
<p>الشركة اعتمدت فى إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية المدققة للشركات التابعة والشقيقة. ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات.</p>	<p>تقرير القوائم المالية المجمعة : أساس الرأى المتحفظ : لم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة الواردة للإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨ وذلك لاتمام عملية المراجعة .</p>

٢- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ /حازم محمد الرجال - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن - مراقب حسابات الشركة - تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس) في ٢١/١٢/٢٠٢٢

إلى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس): تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للارباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الغير مجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي الغير المجمع وتدفقاتها النقدية الغير مجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي ثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

**إلى السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) – شركة مساهمة
مصرية:
تقرير عن القوائم المالية المجمعة:**

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، ومولخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

**تقرير مراقب الحسابات مكتب حازم حسن KPMG على تقرير تطبيقات الحوكمة في
الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (ايجيترانس) عن عام ٢٠٢٢****تقرير تأكد مناسب****على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة
مصرية عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات****الى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) – شركة مساهمة
مصرية****المقدمة**

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الإستراتيجي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مساهمي الشركة.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاستراتيجي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما ان مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقا للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام و مبرراتها.

مسئولية المراجع

تنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاستراتيجي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقا للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا. وفقا لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والأحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام المراقبة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

وقد اعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يتضمن المعلومات وتم إعدادها وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقا لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاستراتيجي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

٢- طلبت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية من السيد الأستاذ /سمير أنس عمارة- الشريك بمجموعة المحاسبين القانونيون المصريون - مراقب حسابات الشركة - تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس) في ٣١/١٢/٢٠٢٢

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجترانس): تقرير عن القوائم المالية:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة..

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة/ مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة مصرية:

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة لفت انتباه

تم مراجعة الأرصدة الافتتاحية بواسطة مراقب حسابات آخر.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ورد الشركة على ما ورد بهما من ملاحظات كما قررت الجمعية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتقرير مراقب حسابات الشركة على ما ورد فيه.

البند الثالث : اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة مساهمي الشركة القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

البند الرابع : اعتماد استبعاد الديون التي سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التي تم تكوينها

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض المذكرة الخاصة باستبعاد الديون التي سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التي تم تكوينها والتي بلغت ما قيمته مبلغ ١٠٢٢٧٢ دولار أمريكي + ٦٤٠٨ يورو + ٧١٨ جنيه إسترليني + ٦٨٨٩٥٤ جنيه مصري، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على استبعاد الديون التي سبق تكوين مخصصات لها من رصيد المدينين وغلق حساب تلك الديون في حساب المخصصات التي تم تكوينها والتي بلغت ما قيمته مبلغ ١٠٢٢٧٢ دولار أمريكي + ٦٤٠٨ يورو + ٧١٨ جنيه إسترليني + ٦٨٨٩٥٤ جنيه مصري.

البند الخامس : اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية بعرض حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بعد التعديل إلى ٠,١٣ جنيه مصرى للسهم بدلاً من ٠,١٠ جنيه مصرى للسهم على أن يتم الصرف في ١٠ مايو ٢٠٢٣ لحملة السهم بعد التنسيق مع شركة مصر للمقاصة للتسوية والحفظ المركزي والبورصة المصرية.

وفيما يلي مشروع توزيع الارباح:

الشركة المصرية لخدمات النقل و التجارة		
البيان	جنيه	جنيه
أرباح مرحلة	٢٩,٧٨٤,٤٧٥	
صافى ارباح عام ٢٠٢٢	٤٠,٤١٣,٣٧٦	
٥% احتياطي قانوني	٢,٠٢٠,٦٦٩	
صافى الربح القابل للتوزيع		٦٨,١٧٧,١٨٢
مبلغ الارباح المقرر توزيعها		٢٤,١٠٠,٠٠٠

التوزيعات		
البيان	جنيه	جنيه
١٠% نصيب العاملين	٢,٤١٠,٠٠٠	
توزيع أول بواقع ٥% من رأس المال المدفوع للمساهمين	٧,٨٠٣,١٢٥	
اجمالي عاملين وتوزيع اول مساهمين		١٠,٢١٣,١٢٥
المتبقى من الارباح الموزعة		١٢,٨٨٦,٨٧٥
١٠% مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	١,٣٨٨,٦٨٨	
توزيع ثانى مساهمين		١٢,٤٩٨,١٨٨
أرباح مرحلة		٤٤,٠٧٧,١٨٢

٢٠,٣٠١,٣١٢	ملخص التوزيعات للمساهمين
١٥٦,٠٦٢,٥٠٠	عدد الأسهم
٠,١٢	نصيب السهم الواحد من التوزيعات

البند السادس : **إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٢/١٢/٢١**

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

البند السابع : **إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٢ سنوات وفقاً للنظام الأساسي للشركة**

عرضت السيدة المهندسة / رئيسة الجمعية على السادة المساهمين إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٢ سنوات وفقاً للنظام الأساسي للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

- ا. / محمد جمال محرم - رئيس مجلس الإدارة (مستقل).
- م. / عبير وائل صديق لهيطه - عضو مجلس الإدارة المنتدب (تنفيذي).
- د. / هبه وائل صديق لهيطه - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
- ا. / سامر عبد الفتاح محمد الوزيري - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- د. / محمد حسن يوسف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي.
- ا. / علا عبد الوهاب محجوب الجرف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي.
- القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا. / محمد سعيد محمد سلطان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا. / سيد زكريا البهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور الموافقة على إعادة انتخاب مجلس الإدارة لدورة جديدة لمدة ٢ سنوات وفقاً للنظام الأساسي للشركة ليصبح تشكيل المجلس كالتالي:

عيسى . لبيب

- ا. / محمد جمال محرم - رئيس مجلس الإدارة (مستقل).
- م. / عيبر وائل صديق لهيطة - عضو مجلس الإدارة المنتدب (تنفيذي).
- د. / هبه وائل صديق لهيطة - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي.
- ا. / سامر عبد الفتاح محمد الوزيري - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- د. / محمد حسن يوسف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- ا. / علا عبد الوهاب محجوب الجرف - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.
- القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا. / محمد سعيد محمد سلطان - عضو مجلس إدارة مستقل من ذوي الخبرة.
- ا. / سيد زكريا البهي - عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن بنك الاستثمار القومي.

البند الثامن : **اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهى فى ٢٠٢٢/١٢/٢١**
والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال
السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٢١

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الاجتماع عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٢ وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتى :
١. اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال عام ٢٠٢٢ على النحو التالى :

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	٣٠٠٠٠ دولار
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- دعم فنى	١,٨٦٥,٣٤٧ جم
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (ايتال)- مصروفات مباشرة	١,١١٠,٦٥٣ جم
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	١٣٨,٧٣٨ دولار

٢. اعتماد الترخيص لمجلس إدارة الشركة لإبرام عقود المعاوضة والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٢ على النحو التالى:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة بارويل ايجيترانس للتوكيلات الملاحية- دعم فنى	٣٠٠٠٠ دولار
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد
شركة ايجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	١٢٤,٧٨٤ دولار

البند التاسع : **تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة**
وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٢

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٢، وبعد المناقشة:

عيسى لهيطة

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات حضور الجلسات و مصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٣ كما يلي:

أولاً : بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة

- بدلات حضور الجلسة الواحدة مبلغ ١٠٠٠ جنيه
- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ١١٠٠٠ جنيه

ثانياً : بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين ومن ذوى الخبرة

- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ٨٥٠٠ جنيه

ثالثاً : الموافقة على تحديد المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

- مكافأة رئيس مجلس الإدارة مبلغ ٩٠ ألف جنيه شهرياً.

رابعا : الموافقة على تحديد مقابل أعمال مجلس الإدارة لعضو مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣

- مقابل أعمال مجلس الإدارة لأعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة (فيما عدا رئيس مجلس الإدارة) لمن ليس عضواً بأي من لجان مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه سنوياً تصرف بشكل ربع سنوي.

خامساً : الموافقة على تحديد مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام ٢٠٢٣

- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة خلال عام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه سنوياً تصرف بشكل ربع سنوي.
- مقابل حضور لجان مجلس الإدارة لأعضاء اللجان من غير التنفيذيين والمستقلين من ذوى الخبرة لمن ليس عضواً بمجلس الإدارة مبلغ ٩٠ ألف جنيه سنوياً تصرف بشكل ربع سنوي.

ويعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضوراً فعلياً ويسري عليه احكامه تماشياً مع قرارا الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨.

وقد وافقت الجمعية بإجماع الحضور على أن يتم صرف البدلات المذكورة اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ - مع تحفظ السادة الجهاز المركزي للمحاسبات على الصرف اعتباراً من ٢٠٢٣/١/١ وليس من تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة.

البند العاشر : تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات

عرضت السيدة المهندسة/ رئيسة الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ/ خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية و تعيين الأستاذ/ سمير أنس عمارة الشريك بمكتب مجموعة المحاسبين القانونيون المصريون ECAG مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية ، وبعد المناقشة:

القرار

وافقت الجمعية العامة بإجماع الحضور على الآتي:

- تعيين الأستاذ/ خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.
- تعيين الأستاذ/ سمير أنس عمارة الشريك بمكتب مجموعة المحاسبين القانونيون المصريون ECAG مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.
- تحديد أتعاب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط مائة وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.

البند الحادى عشر : اعتماد التبرعات التى تمت خلال العام المنتهى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالى ٢٠٢٣ فيما يزيد عن ألف جنيه

عرضت السيدة / رئيسة الاجتماع حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما أفادت بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠٢٣ فى حدود ٣٠ ألف جنيه ومبلغ ١٥٠ ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركات.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع اعتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠٢٢ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٣ كما يلي:
- بند التبرعات ٣٠٠٠٠٠ جنيها (ثلاثون ألف جنيه فقط لا غير).
- بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٥٠٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الرابعة من مساء نفس اليوم.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الأستاذ / هشام حامد هاشم - المحامى ببطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٢٥٩ والسيد/ محمد إبراهيم مصطفى المحامى ببطاقة رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠١٥٦ مجتمعين أو منفردين فى اتخاذ إجراءات اعتماد محضر الجمعية العامة العادية عاليه بهيئة الاستثمار .

أمين السر
رانيا فاروق بسطويسى

جامعى الأصوات
السيد / أحمد شريف محمد حلمي

السيد / محمد إبراهيم إبراهيم مصطفى


مراقب الحسابات
أ. / حازم الرجال
مكتب حازم حسن KPMG

مراقب الحسابات
أ. / سمير أنس عمارة
الشريك بمجموعة المحاسبون القانونيون المصريون

الجهاز المركزي للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/ أحمد فاروق بدوي)

وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ جورج نبيل عزيز)


رئيسة الجمعية
(عبير وائل صديق لهيطة)

إقرار

أقر أنا عبير وائل صديق لهيطة بصفتى رئيسة الاجتماع بأننى مسئولة مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه


رئيس الاجتماع